تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016) وإجراءات ترشيدها

د. الجوزي فتيحة *

الملخص:

عرفت النفقات العامة في الجزائر تزايدا مستمرا خلال السنوات الأخيرة، وكان ذلك من أجل رفع معدل النمو الاقتصادي وزيادة الأنشطة الإنتاجية وخلق الثروة . غير أن استمرار الاعتماد على الجباية البترولية في تمويل التنمية، والانعكاسات السلبية التي أحدثتها أزمة انخفاض أسعار البترول ابتداء من سنة 2014على تراجع مؤشرات المالية العامة للدولة ، أدى إلى إعادة النظر في سياسة ضبط وعقلنة النفقات العامة.

من هذا المنظور، يهدف هذا البحث إلى إبراز وتحليل تطور النفقات العامة في الجزائر، والوقوف على إجراءات ترشيدها .

الكلمات المفتاحية: الجباية البترولية، ترشيد النفقات العامة،الجباية البترولية، إجراءات الترشيد.

Abstract:

In recent years, Algerian Public expenditure has been increasing steadily, in order to raise the rate of economic growth, increase productive activities which end up creating wealth. However, the continued dependence on Petroleum Revenue Tax to fund development led to a revisit the control and the rationalization of public expenditure policy. More so, the negative effects of the oil price crisis starting in 2014 on the decline of the state's financial indicators have made things worse.

From this outlook, the current research aims at highlighting and analyzing the rationalization of public expenditures in Algeria, thus to identify the adopted the proceduresfor this purpose.

Keywords: Petroleum Revenue Tax, Rationalization of Public expenditure, Rationalization the procedures.

مقدمة:

شهدت النفقات العامة في الجزائر ارتفاعا مستمرا،نتيجة تبني الدولة لسياسة اقتصادية جديدة تقوم على التوسع في النفقات العامة في ظل ارتفاع أسعار البترول هذه الأخيرة التي عرفت

* أستاذة محاضرة – أ- جامعة امحمد بوقرة - بومرداس .

صدمة ناجمة عن الانخفاض الحاد والمستمر لأسعار البترول منذ سنة 2014، ومن منطلق أن ارتفاع النفقات العامة مرتبط بمتغيرات يصعب التحكم فيها،يبقى السبيل الوحيد لهذه المعضلة هو ترشيد النفقات العامة، وهذا لتجنب الآثار السلبية المصاحبة سواء لفرض المزيد من الضرائب أو اللجوء إلى القروض العامة أو الإصدار النقدي الجديد.

* **إشكالية البحث**: من خلال ما سبق تتبلور إشكالية الورقة البحثية والتي يمكن صياغتها في السؤال الجوهري التالي: ما هي الإجراءات التي اتخذتها الجزائر لترشيد نفقاتها العامة في ظل الانخفاض المستمر لأسعار البترول؟

* **أهمية البحث:** تنبع أهمية البحث من الأهمية التي تكتسيها دراسة النفقات العامة وسبل ترشيدها، خاصة في الجزائر، والتي تعتمد على الموارد النفطية في تمويل سياستها الإنفاقية، وأمام تراجع أسعار هذه الأخيرة فمن الضرورة بما كان البحث عن سبل ترشيد الإنفاق العام.

* **أهداف البحث:** نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى ما يلي:

- التطرق إلى التطور الذي عرفته النفقات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- تحليل مكونات النفقات العامة وكذا نسب نمو كل نوع منها؛
- التطرق إلى أهم الإجراءات المتخذة من أجل ترشيد الإنفاق العام.

* **منهج البحث:** من أجل الإجابة على إشكالية هذا البحث والإحاطة بكل جوانبه تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعد مناسبا لدراسة مثل هذه المواضيع، وذلك من خلال التطرق إلى الدراسة الوصفية لجوانب الموضوع مع محاولة تحليل المعطيات المتاحة والمتعلقة بموضوع البحث.

* **تقسيمات البحث:** تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

المحور الأول: مفهوم ترشيد النفقات العامة ومبرراته.

المحور الثاني: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر.

المحور الثالث: الإجراءات التي اتخذتها الدولة لترشيد نفقاتها العامة.

المحور الأول: مفهوم ترشيد النفقات العامة ومبرراته.

سوف نتناول في هذا المحور مفهوم ترشيد الإنفاق العام في الأدبيات الإقتصادية، وبعد ذلك نتطرق إلى المبررات الداعية إلى ضرورة ترشيد النفقات العامة.

أولا- مفهوم ترشيد النفقات العامة: يأخذ اصطلاح ترشيد الإنفاق العام، معناه من اصطلاح " الرشيد " بمعناه الاقتصادي، والذي يعني التصرف بالأموال وإنفاقها بعقلانية وحكمة، وعلى أساس راشد، وطبقا لما يمليه العقل[1].

والمقصود بترشيد النفقات العامة ، أن تحقق النفقات العامة الأهداف المحددة للدولة، وذلك باستخدامها على أحسن وجه ممكن دون إساءة استعمالها ، أو تبذيرها في غير أغراض المنفعة

[1] عبد المغني سعيد ،الترشيد واقتصاديات الوفرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1966 ، ص ص 12-11.

العامة[1]، وهناك من يرى أن ترشيد النفقات العامة تعني – في ظل الندرة النسبية للموارد المتاحة للمجتمع ، وارتباط تزايد الإنفاق العام بعوامل يصعب تجنبها – العمل على تحقيق الفعالية في تخصيص الموارد ، وكفاءة استخدامها بين الدولة والقطاع الخاص ، والالتزام بفعالية تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة ، بما يضمن تعظيم رفاهية المجتمع من خلال إشباع ما يفضلونه من سلع وخدمات[2].

إذن ترشيد النفقات العامة ، يعني الاستخدام الأمثل والتوجيه الأنسب للنفقات العامة ، واختيار أفضل البدائل الانفاقية التي تحقق أقصى منفعة عامة بأقل تكلفة.

ثانيا- مبررات ترشيد النفقات العامة: إن ترشيد النفقات العامة يعتبر من المبادئ الهامة في اقتصاديات الدول وسلوكها المالي ، وهناك العديد من المبررات التي تستوجب تبني هذا الاتجاه ، نذكر أهمها فيما يلي[3]:

* التأكيد على المسؤولية العامة للدولة فيما يتعلق بالاستخدام الأفضل للأموال العامة لإشباع حاجات المجتمع.

* محاربة الإسراف والتبذير ، وكافة مظاهر وأشكال سوء استعمال السلطة والمال العام.

* الاحتياط للأوضاع الاقتصادية الصعبة والأزمات المالية ، سواء كانت محلية أو عالمية.

*المحافظة على التوازن بين السكان والموارد في مختلف المراحل الزمنية القصيرة والمتوسطة والبعيدة.

* تجنب مخاطر التبعية الاقتصادية والسياسية وغيرها ، إذ أن تطبيق مبدأ الترشيد ساعد على تعزيز القدرات الوطنية في الاكتفاء الذاتي النسبي على المدى الطويل.

* تحقيق الانسجام بين المعتقدات الدينية والقيم الاجتماعية للمجتمعات العربية والإسلامية من جهة والسلوك الاقتصادي في هذه الدول من جهة أخرى.

ثالثا- ضوابط ترشيد النفقات العامة:

إن ترشيد النفقات العامة يتطلب ، التزام الأجهزة العامة بمجموعة من الضوابط لتحقيق أكبر منفعة اجتماعية ، بأقل قدر ممكن من الإنفاق العام.

1- ضرورة ترتيب أولويات النفقات العامة: بمعنى ترتيب النفقات العامة وفق سلم الأولويات ، وهذا يتطلب دراسة وافية لأوجه النفقات العامة والمكاسب والمنافع المرجوة منها[4].فسلم أولويات النفقات العامة يعني ترتيب الحاجات العامة إلى ضرورية وكمالية أو تحسينه وترشيد الإنفاق العام يكون وفق هذا السلم ، فتوفير مياه الشرب أولى من بناء مركبات ترفيهية ،

---

1 منصور ميلاد يونس ،مبادئ المالية العامة، ط1 ، منشورات الجامعة المفتوحة ، طرابلس ، 1991 ، ص 47.

2 يونس أحمد البطريق وآخرون ، المالية العامة ، الضرائب والنفقات العامة، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، بدون سنة نشر ، ص 261.

3 نائل عبد الحافظ العوامة ، ترشيد الإنفاق العام في الأجهزة المركزية للإدارة العامة في الأردن ، في مجلة مؤتة للبحوث والدراسات ، المجلد 7 ، العدد 2 ، لسنة 1992 ، ص 41.

4 عبد الجليل هويدي ،مبادئ المالية العامة في الشريعة الإسلامية (لدراسة مقارنة للنفقات العامة) ، دار الفكر العربي ، بيروت ، 1983 ، ص 164.

وهذا لا يعني أن المركبات الرياضية والأدوات الترفيهية عديمة الفائدة ، لكنها نسبيا أقل فائدة من توفير مياه الشرب[1].

2- تحديد الحجم الأمثل للنفقات العامة: إذا كانت النفقات العامة تسعى لتحقيق المنفعة العامة ، فليس من الضرورة ، كلما زادت النفقات زاد النفع العام، ويتحقق الحجم الأمثل للنفقات العامة ، عندما تتساوى المنفعة الحدية للنفقات العامة مع المنفعة الحدية للمدخول المتبقية لدى الأفراد بعد تحملهم الأعباء الضريبية ، والواقع أن هذا المبدأ يسمح بتحديد الحجم الأمثل للنفقات العامة نظريا فقط ، لأنه يثير العديد من المشاكل والصعوبات عند تطبيقه ، لعل أهمها تعذر معرفة المنافع العامة التي يحصل عليها أفراد المجتمع ، إذ يتطلب ذلك معرفة تفاصيل النفقات العامة المختلفة ، وكذا التفاصيل المتعلقة بإنفاق الأفراد لدخولهم[2]. كما يفترض هذا المبدأ أيضا أن ما يدفعه الفرد من ضرائب هو ما يحصل عليه من خدمات ، وهو قول غير صحيح إذ أن النفقات العامة يستفيد منها جميع المواطنين بالتساوي ، إلا أنهم يختلفون من حيث تحمل الأعباء الضريبية.

3- إعداد دراسة جدوى للمشروعات التي يتقرّر إقامتها: إن ترشيد النفقات العامة بالنسبة للمشاريع الحكومية ، يتطلب إجراء دراسات تحليلية ومفاضلة بين المشاريع قبل اتخاذ القرارات بخصوص تنفيذها ، إذ أن الاختيار السيئ للمشاريع قد يؤدي إلى إنتاج سلع غير مطلوبة في السوق ، أو عدم تشغيل المشروع بكامل طاقته الإنتاجية ، أو إنتاج سلع بتكاليف تزيد عن تكاليف استيرادها .... الخ[3].

4- الترخيص المسبق من السلطة التشريعية: تنص قواعد المالية العامة بأن لا يصرف أي مبلغ من الأموال العامة ، أو أن يحصل الارتباط بصرفه ، إلا إذ سبق ذلك موافقة الجهة المختصة بالتشريع خاصة أن النفقات العامة هي مبالغ ضخمة مخصصة لإشباع الحاجات العامة ، وتحقيق المنفعة العامة[4].

إن اشتراط الترخيص المسبق من السلطة التشريعية قبل إنفاق الأموال العامة يساعد على ترشيد النفقات العامة، لأن أعضاء السلطة التشريعية عند مناقشتهم لمشروع الموازنة العامة ، لن يوافقوا على تقديم اعتمادات لنفقات لا تكون ذات نفع عام.

5- تجنب الإسراف والتبذير: مما لا شك فيه أن الإسراف والتبذير في النفقات العامة ، يؤدي إلى الكثير من الآثار السيئة ، أهمها : تبديد الثروة العامة ، فهو بنقص رصيد المال العام الذي يمكن توجيه إلى نفقات أخرى أكثر جدوى ، كما أنه يضعف ثقة المواطنين بالأجهزة الحكومية ويجعلهم يتهربون من دفع الضرائب ، إذ لا يشعر الممولون بجدوى دفع الضرائب ، ويفضلون لو بقيت تلك الأموال في حوزتهم لتوجيهها بمعرفتهم إلى ما يعود بالنفع على الاقتصاد

---

1 منصور ميلاد يونس ،مرجع سبق ذكره ، ص 47.

2 محمد عوض رضوان ،فلسفة موازنة البرامج والأداء في علاج مشكلتي العجز والدين العام في الموازنة العامة للدولة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2010 ، ص 188.

3 مرجع نفسه ، ص 173.

4 خبابة عبد الله ،أساسيات في اقتصاديات المالية العامة،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2009 ، ص 68.

القومي[1].

6- فرض رقابة على النفقات العامة: من المعروف أن النفقات العامة تتعلق بالتصرف في مال يخرج من الخزانة العامة ، وتكون سلطة التصرف في هذا المجال لأفراد لا يملكونه ، ومن ثم لا يكونون حريصين عليه قدر حرصهم على أموالهم الخاصة. ومن هنا تنشأ ضرورة فرض رقابة دقيقة على النفقات العامة لمراعاة الاقتصاد في صرفها وحسن استغلالها ، وهناك أنواع عديدة للرقابة على النفقات العامة : رقابة شكلية ورقابة موضوعية ، رقابة سابقة ورقابة لاحقة على الصرف ، رقابة داخلية ورقابة خارجية[2] ولا شك أن إخضاع النفقات العامة لهذه الأنواع العديدة من الرقابة يساعد على ترشيدها وذلك بالتأكد من صرفها في المجالات المخصصة لها ، وفي حدود القوانين واللوائح ، والحد من الإسراف والتبذير والاختلاس كما يتبع ذلك من ضرورة معاقبة المخالفين

المحور الثاني: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر

إن الوقوف على تطور النفقات العامة في الجزائر يمكننا من معرفة وتيرة هذا التطور وأسبابها،وكذا توجهات الدولة في تخصيص وتوزيع نفقاتها بين التسيير والتجهيز.

أولا- تطور نفقات التسيير خلال الفترة (2010-2016): يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية، والمتكونة أساسا من أجور الموظفين، و مصاريف صيانة البنايات الحكومية و معدات المكاتب...الخ، وقد انتهجت الجزائر سياسة إنفاقية توسعية بفضل البحبوحة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول ببداية الألفية الثالثة، وقد شملت فترة (2010-2016) فترة المخطط الخماسي.

جدول رقم(01):تطور نفقات التسيير خلال الفترة (2010-2016)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
النفقات العامة مليار د.ج	4467.0	5853.6	7058.1	6024.1	6995.7	7656.3	7297.4
نفقات التسيير مليار د.ج	2659.1	3879.2	4782.6	4131.5	4494.3	4617.0	4585.5
نفقات التسيير/النفقات العامة%	59.52	66.27	67.76	68.58	64.24	60.30	62.83
معدل نمو نفقات التسيير%	_	45.88	23.28	-13.61	8.78	2.73	0.68-

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على:

Ministère des finances, DGPP(en line),Alger ;disponible sur :http://www.dgpp-mf.gov.dz Consulté(12-04-2017)

نلاحظ من خلال الجدول رقم(01) أن في سنة 2016 بلغت نفقات الميزانية الكلية 7294.4 مليار دج بعد الارتفاع الأقوى المسجل سنة 2015 بمقدار 7656.3 مليار دج أي انخفضت بنسبة 4.6%. أما بالنسبة لنفقات التسيير فقد انخفضت في سنة 2013

[1] محمد شاكر عصفور ،أصول الموازنة العامة،ط2،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان،2009، ص 366.
[2] محمد عوض رضوان ،مرجع سبق ذكره ، ص 183.

بنسبة13.61%بسبب انتهاء الدولة من تسوية مخلفات الأجور الناجمة من الأثر الرجعي وكذا ثبات الحد الأدنى المضمون للأجور في حدود180000دج منذ 2012، ثم ارتفعت من جديد سنة 2014 (8.78%)، وواصلت نموها سنة 2015 ولكن بنسبة متواضعة (2.73%) لتبلغ 4617 مليار دج ، لتنخفض مرة أخرى سنة 2016 لكن بنسبة طفيفة (0.68%).

كما نلاحظ أيضا أن نفقات التسيير تشكل نسبة معتبرة من النفقات العامة حيث بلغت هذه النسبة حدود 68.58% سنة 2013 بينما بلغت أدنى نسبة في حدود 59.52%سنة2010 وهو ما يفسر أن النسبة الأكبر من النفقات العامة توجه لنفقات التسيير.

ثانيا- تطور نفقات التجهيز خلال الفترة(2010-2016): تتفرع نفقات التجهيز حسب ما جاء في القانون 17/87، المتعلق بقوانين المالية إلى ثلاثة أبواب هي[1]: الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة، إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة،النفقات الأخرى برأس المال. فمن خلال الجدول أدناه نبين تطور نفقات التجهيز خلال الفترة 2010 إلى 2016.

جدول رقم(02): تطور نفقات التجهيز خلال الفترة (2010-2016)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
النفقات العامة مليار دج	4467	5853.6	7058.1	6024.1	6995.7	7656.3	7297.4
نفقات التجهيز مليار دج	1807.9	1974.4	2275.5	1892.5	2501.4	3039.3	2711.9
نفقات التجهيز/النفقات العامة%	40.45	33.72	32.23	31.41	35.75	39.69	37.16
معدل نمو نفقات التجهيز%	-	9.20	15.25	16.83-	32.17	21.50	10.77-

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على:

Ministère des finances, DGPP(en line),Alger ;disponible sur :http://www.dgpp-mf.gov.dz Consulté(12-04-2017)

نلاحظ من خلال الجدول رقم(02) أن نفقات التجهيز استمرت في اتجاهها التصاعدي منذ 2010، باستثناء سنة 2013 ولكن بوتيرة أقوى حدة من وتيرة ارتفاع نفقات التسيير فبعدما انخفضت في سنة 2013، عادت نفقات التجهيز للارتفاع من جديد سنة2014 (32.17%) واستمرت في ارتفاعها سنة 2015 بوتيرة (21.50%) لتبلغ 3039.3 مليار دج ويرجع هذا الارتفاع القوي في نفقات التجهيز أساسا إلى الاعتمادات المالية المخصصة لتمويل المشاريع المدرجة ضمن البرنامج الخماسي للفترة (2010-2015)، لتتراجع نفقات التجهيز مرة أخرى سنة 2016 إلى 2711.9 مليار دج أي بمعدل(10.77).

ثالثا- حجم الموارد المتاحة لتمويل النفقات العامة: تتضمن الإيرادات العامة في الجزائر الموارد العادية المتأتية من مختلف الضرائب والرسوم المفروضة على الأفراد والكيانات الإقتصادية وكذا

[1]- المادة 35 من القانون العضوي رقم 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية.

الجباية البترولية، هذه الأخيرة التي ترتبط بأسعار البترول. من خلال الجدول أدناه نبين تطور حجم الموارد المالية الموجهة لتمويل الإنفاق العام.

جدول رقم (03): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة(2010-2016)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإيرادات العامة مليار دج	3074.6	3489.8	3804	3895.3	3927.7	4552.5	5011.5
الإيرادات العادية مليار دج	1572.9	1960.4	2285	2279.4	2350	2829.6	3329
الجباية البترولية مليار دج	1501.7	1529.4	1519	1615.9	1577.7	1722.9	1682.5
ا لإيرادات العاد ية/الإيرادات العامة%	51.15	56.17	60.06	58.51	59.83	62.15	66.42
الجبا ية البترولا ية /ا لإيرادات العامة%	48.84	43.82	39.93	41.48	40.16	37.84	33.57

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على:

Ministère des finances, DGPP(en line),Alger ;disponible sur :http://www.dgpp-mf.gov.dzConsulté(12-04-2017)

نلاحظ من خلال الجدول رقم(03) أن الموارد العادية شهدت نموا مستمرا حيث قدرت سنة 2010 ب1572.9 مليار دج لتصل إلى 3329 مليار دج سنة 2016،وذ لك نتيجة حشد الحكومة لكل الإمكانيات المتوفرة كمحاولة منها للتخلي التدريجي عن الجباية البترولية .

المحور الثالث: الإجراءات التي اتخذتها الدولة لترشيد نفقاتها العامة

سعت الجزائر إلى ترشيد نفقاتها العامة عن طريق وضعها مجموعة من الإجراءات تتمثل أهمها في:

- إرساء قانون مكافحة الفساد؛
- تعزيز الشفافية في قانون إبرام الصفقات العمومية؛
- تشديد الرقابة على النفقات العامة.

أولا- إرساء قانون مكافحة الفساد: لقد كانت الدولة الجزائرية من بين الدول الأولى والسباقة التي صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حيث عززت هذه الخطوة بإصدار القانون 06-01 المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته ، المعدل والمتمم بالقانون 11-15 المؤرخ في 02 أوت 2011 ،ويهدف هذا القانون إلى تحد يد وتنظيم كا فة الآليات وا لإجراءات السيا سية والاجتماعية والأمنية والقانونية والقضائية والوقائية والعلاجية التي تسمح بمكا فحة الفساد،بالإ ضافة إلى تحد يد آليات التعاون مع المجتمع الدولي،كما سعى هذا القانون إلى د عم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته.

ثانيا- تعزيز الشفافية في قانون إبرام الصفقات العمومية: يعتبر المرسوم الرئاسي رقم 10-236 المؤرخ في 2010/10/07 المعدل والمتمم، الإ طار التشريعي لتنظيم الصفقات العمومية، وا لذي كان أ خر تعديل له بصدور المر سوم الرئا سي 15- 247 المؤرخ في 2015/09/16

المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.

إن توفر عامل الشفافية في منح الصفقة العمومية يعتبر من أهم المرتكزات التي يتطلب من المشرع العمل بها لكونها تشكل محور المنافسة بين المتعاملين والتي تؤدي إلى الحصول على أحسن العروض من حيث الجودة و التكلفة. إذ نص المرسوم السابق على وجوب احترام مبادئ الحرية والمساواة والشفافية في إجراءات منح الصفقة العمومية.

ثالثا- تشديد الرقابة على النفقات العامة: تلقى المراقبون الماليون تعليمات بأخذ مزيد من الحذر عند استعمال الاعتمادات الموجهة لتنفيذ عمليات التجهيز ، كذلك العمليات برأس المال للتجهيز العمومي للدولة ،المنفذة في إطار حساب التخصيص الخاص أو في إطار تعاقدي ،يجب أن تخضع لنفس القواعد والإجراءات المتعلقة بعمليات التجهيز العمومي ، لا سيما في مجال الرقابة وإعداد الوثائق الثبوتية لاستعمال الاعتمادات للأقساط السابقة[1].غير أن هذه الرقابة تقتصر على مراقبة قواعد العمل و إجراءاته و نظاميته، ولا تتعداه إلى رقابة الأداء النهائي للأنشطة الحكومية، و بالتالي يجب إعادة النظر في أدوار أجهزة الرقابة لتصبح رقابة أداء ورقابة نتائج تركز على الإنتاجية و على الفعالية و على درجة الالتزام بمؤشرات أداة، بغية ترشيد فعلي للنفقات العامة.

الخاتمة:

من خلال هذه الورقة البحثية والتي تناولت دراسة تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016) وإجراءات ترشيدها توصلنا إلى جملة من النتائج والتي يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

* أضحت عملية ترشيد النفقات العامة في الجزائر ضرورة ملحة تفرضها الزيادة المستمرة للنفقات العامة التي تتطلبها التنمية من جهة واستمرار تبعية الاقتصاد الجزائري لعائدات البترول من جهة أخرى؛

* عرفت النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016) ارتفاعا مستمرا نظرا لإتباع الدولة لسياسة مالية توسعية؛

* شمل ارتفاع النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)، كل من نفقات التسيير والتجهيز ويعود الارتفاع في نفقات التسيير الى الزيادة في الأجور والزيادة في قيمة التحويلات الجارية،أما ارتفاع نفقات التجهيز فيعود أساسا لتنفيذ المخطط الخماسي للتنمية (2010-2014)؛

* اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات لترشيد نفقاتها العامة لعل أهمها إرساء قانون مكافحة الفساد و تعزيز الشفافية في قانون إبرام الصفقات العمومية وتشديد الرقابة على النفقات العامة.

[1] حنيش أحمد، دور الرقابة على الموازنة العامة في ترشيد الانفاق العمومي دراسة، حالة الجزائر 2000-2014، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر 3، ، 2015-2016، ص،269.

قائمة المراجع:

1- أحمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009.

2- خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاديات المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009 .

3- عبد الجليل هويدي، مبادئ المالية العامة في الشريعة الإسلامية (لدراسة مقارنة للنفقات العامة)، دار الفكر العربي، بيروت، 1983.

4- عبد المغني سعيد، الترشيد واقتصاديات الوفرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1966.

5- محمد عوض رضوان ،فلسفة موازنة البرامج والأداء في علاج مشكلتي العجز والدين العام في الموازنة العامة للدولة، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2010 .

6- منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، ط1، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1991.

7- يونس أحمد البطريق وآخرون، المالية العامة ، الضرائب والنفقات العامة ، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة نشر.

8- حنيش أحمد، دور الرقابة على الموازنة العامة في ترشيد الانفاق العمومي دراسة، حالة الجزائر 2000-2014، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر 3، ، 2015-2016.

9- نائل عبد الحافظ العوامة، ترشيد الإنفاق العام في الأجهزة المركزية للإدارة العامة في الأردن، في مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 2، لسنة 1992.

10- القانون العضوي رقم 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية

- Ministère des finances ,DGPP(en line),Alger ;disponible 11 sur :http://www.dgpp-mf.gov.dz.